أزمة موادّ البناء والكابلات تربك مشاريع السعودية



وفي هذا الصدَد، أقر الرئيسُ التنفيذي لشركة "ميس" في الشرق الأوسط وأفريقيا، كريستوفر سيمور، لموقع "إنتربرايز"، في الخامس من أكتوبر الجاري، بأنّ نقصَ الموادّ الحيوية، وفي مقدّمتها الكابلات الكهربائية، لا يزال قائمًا، رغم بدء تراجُع بعض ضغوط التكلفة والتوريد.

وبحسب بيانات الهيئة السعودية للمُقاولين، ارتفعت أسعار الكابلات الكهربائية بما يصل إلى 26%، على أساسٍ سنوي في يوليو، فيما سجّلت بعض المقاسات الشائعة زيادةً بنحو 25%.

وتعودُ الأزمة، وفق "ميس"، إلى تداعيات الحرب الإقليمية التي أدّت إلى اضطراب مسارات الاستيراد،

بعدما اضطرّت شحنات كانت تصل عبر ميناء الدمام، إلى سلوك طرُق أطول عبر البحر الأحمر وجدّة، ما رفع تكاليف النقل ومدّد التسليم.

وأمام ذلك، لجأ المُقاولون إلى طلب الموادّ الأساسية مبكرًا، وتمديد جداول التوريد، والاعتماد بصورة أكبر على المورّدين المحليّين، في محاولة لاحتواء التأخيرات.

ومع بدء انحسار بعض الاختناقات، تبقى الكابلات الكهربائية نقطة ضغط رئيسية، بينما تتّجه السعودية إلى إعطاء الأولوية لمشاريعَ يُتوقّع أن تحقّق عائدًا اقتصاديًا، خصوصًا في قطاعات الطاقة والسكك الحديدية.